

فالشريعة بقدر مثلها والدينه بقدر مثلها وانما يكون في
 المبيت فلا يدخل لحاجته عند لم تكن نويتها وانما يطلبها
 من خارج البيت والنفس بيوم وليله ولا يقسم بيومين الا
 برضاها فايدت ان لا يوجب الرجل زوجه او
 ومعه احد في البيت صغير كان او كبير يقظا نارا او نياما
 الثالثه يكون ان يضاجه من في فرش واحد وقيل يجز
 واختلف في الاماء فقيل يجوز وقيل لا يجوز وقيل يجوز
 فهذا في المضاجعة واما وطئ احداهن بحضور الاخرى فلا
 يجوز اتفاقا هو اخر ما رونا جمعه من مسائل النكاح واما
 الطلاق فهو ما حوز من قولك اطلقت الناقه فانطلقت
 اذا رسلتها من عقال او قيد فكل زوج مؤتقة عند زوجها
 فاذا فارقتها اطلقها من وثاق والطلاق حل العصمة المنقك
 بين الزوجين وهو امر جملة الله تعالى بايدي الازوج دون
 الزوجات وهو علي فسمين مباح وهو طلاق السنة ومحظور
 وهو طلاق البعثة وهو الطلاق الثلاث في كلمة واحدة
 وطلاق السنة بشرط ان تكون المطلقة ممن تحصن وان لا
 تكون حايضا ولا نفسا وان تكون في طهر لم تحس فيه ولو
 يطلق واحدة ومن قال لزوجه انت طالق فهو واحد حتى
 ينوي اكثر من ذلك والخلع طلقة باينة لا رجعة فيها وان
 لم يسم طلاقا فاذا اعتقه سياتي عليها بد من نفسه فخلعها
 وان كان الطلاق بشرطه ان يكون مسلما مكلفا فلا ينعقد
 طلاق

طلاق الكافرة الصبي وله من نزال عقله بجنون او اغماء ونحو
 ذلك والسكران ان يكون نحر او يبيد مما لو شرب لبنا او اكل
 طعاما حلالا او دواء فسكر منه فاذا انطلقت في تلك الحالة
 لا يلزمه طلاقا اجماعا الثاني المحل وهو الزوج بشرطه
 ملكية الزوج عصمة المرأة قبل الطلاق الثالث الفصد من
 سبغ لسانه الى الطلاق لم يقع عليه طلاق ولا يقع طلاق
 المكره الرابع اللفظ او ما يقوم مقامه من الفعل اما اللفظ
 الي صريح وكناية وما عدلها فالصريح ما فيه لفظ الطلاق
 على اي كان مثل ان يقول انت طالق وانت مطلقة فيلزم
 بهذا الطلاق ولا يفتقر الى نية ومطلقها واحدة الا ان يكون
 بنوي اكثر والكناية ضمنا ظاهرة ومحملة فالظاهرة مثل
 قولك انت خلية او برية وهي كالصريح في انه لا يقبل دعواه
 في غير الطلاق والمحملة مثل اذهي وانصر في يقبل دعواه
 في نفيه وعدده فاذا ادعي انه اراد به الطلاق فالمسهور انه
 يكون طلاقا واما ما يقوم مقام اللفظ فانواع منها الاسارة
 الغممة وهي معتبر من الاخرى في الطلاق ومنها كتابة الطلاق
 من القادر على النطق فان كتبت الكتاب بالطلاق وهو عاثر
 على الطلاق وقع عليه ما كتبه وان كتبه غير عاثر فله مرده
 ما لم يبلغ المرأة فيلزمه ولو عقد الطلاق بقلبه جازما في غير
 تزود في وقوع الطلاق عليه بمجرد ذلك روايات ولانه
 يجوز ان يتزوج الرجل امرأة ليحلها لمن طلقها ثلاثا ولا يحلها